



## الدراسة والعمل في القطاع الخاص في وقت واحد

كثيراً ما تم الحديث عن مخرجات التعليم ومدى عدم ملائمتها لأحتياجات سوق العمل وخاصة القطاع الخاص وكثيراً ما تم أعداد دراسات وتوصيات وتشكيل لجان لهذا الغرض ولكن اين التنفيذ وهل لازلنا نعاني مشكلة تكدر أعداد هائلة من خريجي الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي بانتظار الفرص الوظيفية التي تناسب تخصصاتهم او على الأقل يتم قبولهم وتعيينهم سواء في القطاع الحكومي أو الخاص والجواب نعم لانزال مكانك راوح وقد يكون السبب من الطرفين الأول بعض الخريجين وذلك بسبب عدم رغبتهم العمل في القطاع الخاص واصرارهم ومحاولاتهم والتوسط لهم للعمل في القطاع الحكومي بالجهة والوظيفة التي يرغبون فيها وحتى لو كان العمل ليس له علاقة بتخصصهم وخاصة الفنيين وهنا تفقد الدولة الكثير من ابنائها الذين تخصصاتهم فنية وتحتاجهم البلد للعمل بهذا المجال بدل من جلب فنيين وعمالة من خارج الكويت وكذلك الطرف الاخر هو القطاعين العام والخاص حيث لا يحتاجون تخصصات معينة وهم كثر وهنا يجب أن نتوقف قليلاً ونعرف ماهي التخصصات التي لا يحتاجها القطاعين العام والخاص ونستبعدها من مناهجنا حتى لا نتفاهم المشكلة في المستقبل القريب أكثر مما هي عليه الآن ولا اعرف لماذا ولحد الوقت الحاضر لم تقوم الدولة بوقف هذه التخصصات واعتقد لديها الكثير من المقترحات والتوصيات سواء من الخبراء والاكاديميين أو اللجان التي شكلتها لهذا الغرض والمطلوب اتخاذ القرار وهذا مما يدور في الشارع الكويتي عن تردد الحكومة في اتخاذ القرارات بوقتها دون الالتفاف للضغوط سواء من بعض اصحاب المصالح أو من بعض اعضاء مجلس الأمة .هنالك مقترح يشاركني فيه الكثير من اصحاب الأعمال في القطاع الخاص وهو ادخال منهج تدريبي عملي للسنة الأخيرة من الدراسة سواء جامعة أو كلية أو معهد وذلك بالسماح للطلبة في السنة الاخيرة من الدراسة العمل في القطاع الخاص حسب تخصصه وادخاله ضمن المنهج الدراسي وبإشراف من برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة ويتم تقييمهم ومنحهم رواتب أو مكافأة شهرية للعمل الجزئ بساعات أقل من الموظف العادي ويتم جدولة محاضراتهم لتناسب مع عملة الجزئ ويعتمد تخرجه من الدراسة بمنح جهة العمل تقرير عن مدى التزامه وادائه وانتاجيته بالتنسيق مع برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة وعندها قد مارس العمل وانتج وتم

تقييمة من جهة العمل بالقطاع الخاص وباتفاق الطرفين ( الخريج وجهة العمل) سوف يعدل  
وضعة بجهة العمل ويتم التعاقد معة على أساس العمل بدوام كامل ويمنح راتب محفز ومشجع  
بالاضافة الى مكافأة تشجيعية شهرية تصرف لة من الدولة ويتم احتساب فترة عملة من بداية  
عملة الجزئ ويسجل بالتأمينات الاجتماعية على هذا الأساس وحتى نشجع التخصصات الفنية  
العمل في القطاع الخاص من المهندسين والفنيين خريجي المعاهد الفنية بالتعليم التطبيقي  
وخاصة في القطاع الصناعي الذي يفتقر الى الشباب الكويتي الفني على الدولة منحهم نفس  
البدلات والعلوات التي تمنحها لزملائهم بالحكومة وتكون لهم حافز وبهذا الاقتراح نكون قد وفقنا  
بين راسين بالحلال ومنحنا الكل الفرصة لتجربة الثاني عملياً وهذه التجربة تنفع لكل التخصصات  
وليس الفني فقط ونكون بذلك ازلنا حاجز عدم قبول بعض القطاع الخاص للشباب الكويتي وتردد  
وتخوف الخريجين من عدم قبولهم واختصار فترة الانتظار والبطالة .

الدكتور / عبدالله فهد العبدالجادر

مستشار تنظيم وادارة

Phone: 99744654 | Fax: 22525575

[abumishari1@yahoo.com](mailto:abumishari1@yahoo.com)

[www.kuwaiticonsultant.com](http://www.kuwaiticonsultant.com)